

حقوقى: قانون استرداد الأموال المسروقة لم یشمل ملاحقة الأموال المهرّبة إلى كردستان!



أكد الخبير القانوني علي التميمي في حديث لموقع"المطلع" أن: "قانون استرداد الأموال الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية عليه ملاحظات كبيرة وكثيرة على مجلس النواب الالتفات إليها قبل تمرير القانون".

ويضيف التميمي أن "مشروع القانون لم يشر بأي فقرة من فقراته إلى أموال العراق المهربة إلى إقليم كردستان أو إليه التحري عنها وملاحقتها".

ويفيد التميمي أن "العديد من فقرات القانون مكررة وموجودة في فقرات قوانين عراقية أخرى نافذة مما يعني انتفاء الحاجة إليها وعدم الحاجة إلى تكرارها وإشغال البرلمان بقوانين مستنسخة ومراجعة فقرات القوانين قبل تمريره من قبل مجلس النواب".